يزدهر.. والمستهلك لا يبالي

غياب الرقابة

سليم الشرعبي- الموظف الحكومي - أبدى امتعاضه من غياب الرقابة الحكومية في السوق المحلية في مثل هذه الفترة التي كثرت فيها التجاوزات خاصة على مستوى الأسعار وجودة السلع حيث تشهدت "الهايبرات" والمراكز التجارية ومع اقتراب دخول شهر رمضان المبارك، تزاحماً كبيراً من المتسوّقين في ظاهرة باتت تتكرّر كل عام، يتجه فيها آلاف المتسوّقين إلى أسواق المواد الغذائية لتوفير المستلزمات الرمضانية بـ "الجملة" ، في أواخر شعبان وقبل أيام قليلة من دخول الشهر المبارك، في محاولة للاستفادة منً إعلانات وعروض الأسواق وهرباً منً التردّد على الأسواق خلال شهر رمضان.

وفي جولة سريعة على عدد من الأسواق ورصداً لآراء المتسوّقينً، أوضحً المواطنً عادل الدميني، أنه اعتاد شراء مستلزمات شهر رمضانٍ المبارك دفعة واحدة قبل بداية الشهر استغلالا لبعض العروض على الجملة، إضافة إلى أن ذلك يأتي تجنباً للتردّد على المحال التجارية خلال شهر رمضان.

وقال المواطن سمير الدحيدح: إن اتجاهه لتوفير مستلزمات رمضان قبل بداية شهر رمضان يأتي رغبة في الشراء بسعر الجملة من جهة، وللاستفادة من العروض على بعض المنتجات.

وشاركه الحديث عبدالله الروني ، مشيراً إلى أن بعض العروض تعد وهمية أو محدودة وتهدف المحال من خلالها إلى جذب المتسوّقين حيث يتبين نفاد الكميات، وهنا يصعب أن يغادر الزبون دون أن يكمل شراء المستلزمات الرمضانية.

ويقول الروني "هناك ارتفاعٌ واضحٌ في الأسعار مقارنةً بالسنوات الماضية، "عربة المقاضي" التي خرجت بها من أحد "الهايبرات" بلغت قيمة فاتورتها 50ألف ريال رغم أنها لم تشمل جميع مستلزمات رمضان، وأنا أسرتي مكونة من أربعة أشخاص.

وطالب عددٌ من المتسوّقين الجهات الرقابية، بتكثيف جولاتها هذه الأيام على الأسواق لحماية المستهلكين من العروض الوهمية أو المنتجات غير الصالحة، خاصة أن ضعاف النفوس يستغلون هذه الأيام لتصريف البضائع المغشوشة، مناشدين الجهات المعنية اتخاذ العقوبات الرادعة والتشهير بالمحال المخالفة لتوعية المواطنين وردع المتلاعبين.

الباعة المتجولون

في سوق الزمر بصنعاء القديمة نجد أن الباعة المتجولين يتحدّون ارتفاع الأسعار ويؤكدون بلغة واحدة "نحن نبيع بالأسعار المتعامل بها في أسواق الجملة، فهي المقرر الأول والوحيد لضبط الأسعار، ونحن ننافس تجار التجزئة والمواطن هو الحكم".

وأكد الباعة أن "الأسعار في الأسبوع الأخير من هذه الأيام هادئة فيما ننتظر عشية رمضان ماذا ستسفر عنه لغة السوق لتحديد ثمن السلع.

رئيس الجمعية اليمنية لحماية المستهلك لـ"الثورة" :

على الحكومة مراقبة المنافذ الحدودية وفحص التمور التي تدخل اليمن

دعا رئيس الجمعية اليمنية لحماية المستهلك فضل مقبل منصور الحكومة إلى مراقبة المنافذ الحدودية وفحص التمور التي تدخل اليمن حتى لاينتشر فيروس كورونا بواسطة تناول التمور التي تصدرها دول الجوار إلى اليمن.

وفي لقاء أجرته صحيفة "الثورة" معه تحدث منصور حول السلع المغشوشة وأسباب انتشارها خصوصا قبل وخلال شهر رمضان الكريم.. ودور الجمعية والجهات المعنية في الحد من هذه السلع.. تقرأونها في السطور التالية:

■ فضل مقبل منصور

■ الثورة/ حسن شرف الدين

* نحن مقبلون على شهر كريم، شهر رمضان المبارك.. ما هي قراءتكم للسوق اليمنية واستعدادات السوق لشهر رمضان من ناحية العرض والطلب!؟

- كما يعرف الجميع زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية منذ بداية شهر شعبان استعدادا لشهر رمضان، رغم الظروف المعيشية الصعبة التي يعاني منها المواطن اليمني، ومن خلال المؤشرات تشير إلى أن مؤشرات الطلب لم تعد كما كانت في السابق نتيجة لانخفاض مستوى المعيشة وتدني القدرة الشرائية لدى المستهلك اليمني وارتفعا مستوى الفقر.. وبالتالي هناك استقرار كما يبدو من حيث توفر السلع الغذائية، إلا أن هناك زيادة بسيطة في الأسعار، ليست كبيرة وإنما الزيادة في بعض السلع تصل إلى 2% أو 3%، وهذا يأتي مع قدوم شهر رمضان المبارك.

غالبيتها منتهية

*** ماذا عن البضائع المنتهية وتواجدها في السوق اليمنية قبل وخلال شهر رمضان الكريم؟**

- السلع الموجودة أو المنتشرة في الأسواق الشعبية وفي الأرياف وفي المناطق النائية أقول إن غالبيتها منتهية الصلاحية وإما سلع مغشوشة أو مقلدة، ويلجأون إلى عرض مثل هذه السلع.. كما تعرض سلع يتم تعبئتها في عبوات لا تحمل أي بيانات، وهي سلع منتهية أو قريبة الانتهاء، مثل النشأ والحليب والدقيق والسكر، دون أن تحمل أي بيانات وعرضها في الأسواق وبسعر مخفض في بعض الأوقات، ليس سعرها الطبيعي، وإنما سعر أقل من سعرها الرسمي، وهذا يأتي لأنها قريبة الانتهاء أو منتهية الصلاحية، ويستغل التجار بذلك الظروف المعيشية الصعبة التي يعيشها المواطن وتدني مستوى معيشته.. والمواطن في ظل هذه الأوضاع دائما ما يبحث عن الرخيص.. والرخيص قد يكون كارثة وقد يكون هناك سلع ما زالت صالحة للاستهلاك، لكننا نحث المواطن بعدم اللجوء أو الشراء والانجرار وراء كل ما هو رخيص، لأن وراء كل ما هو رخيص كارثة.

ضعف الرقابة

*** برأيك.. ما هي أسباب انتشار السلع المغشوشة؟**

- من أسباب انتشارها الضعف في الرقابة، لأنه لا توجد رقابة مطلقا على السوق اليمنية بأي شكل من الأشكال، وإن وجدت فمحدودة للغاية وتتركز بالمدن الرئيسية، وحتى في المدن الرئيسية لم ترق إلى ما هو مؤمل منها.. لأننا كجمعية تصلنا كثير من الشكاوى نقوم بإيصالها للجهات المختصة، وللأسف الشديد هذه الجهات لا تحرك ساكنا ممثلة بوزارة الصناعة والتجارة وصحة البيئة والسلطة المحلية أيضا، ودور السلطة المحلية هي المعنية بالأساس باعتبارها المسئولة وفقا لقانون السلطة المحلية وهي المشرفة على جميع المكاتب التنفيذية المتواجدة في إطارها، وبالتالي يجب أن يكون لهذه السلطة دور رئيسي للرقابة على هذه الأسواق والبضائع المغشوشة والمقلدة والمنتهية الصلاحية والتي أصبحت تملأ الأسواق.

تصريحات صحة البيئة تقول بأن فوق 90% من السلع المغشوشة والتي تباع في الأسواق المغشوشة هي منتهية.. وهذه كارثة جدا.. نحن نخلق بيئة موبوءة بالأمراض إضافة إلى الأمراض المنتشرة، وبيبع مثل هذه السلع المنتهية نفاقم مثل هذه المشكلة.

الاقتصاد العشوائي

*** أفهم من كلامك أن الأسواق الشعبية مصدر للبضائع المنتهية والمهربة؟**

- طبعا.. أولا ما يباع على الرصيف ويسمى "الاقتصاد العشوائي" هناك بضائع بشكل كبير جدا تباع بالأرصفة والشوارع والأسواق الشعبية، يعني كل ما يباع في الأسواق الشعبية هي سلع منتهية الصلاحية.. طبعا مع قدوم رمضان إضافة إلى هذه السلع "التمر".. ونحن نعرف أن التمر ينتج في شهر يوليو وأغسطس.. يعني مر عام من تاريخ إنتاج التمور التي تصدر إلى اليمن، والسؤال هل حفظت هذه التمور في أماكن وعبوات جيدة أم تعبأ في شوالات وفي أتناك دون أي بيانات وتصدر إلى الجمهورية اليمنية.

غير قادرة

*** أين دور الحكومة في تنظيم الأسواق العشوائية أو إزالتها؟**

- كما قلت سابقا لا يوجد أي دور، يفترض بأن تكون الرقابة في الأسواق الشعبية، وإذا كانت الدولة غير قادرة لماذا لا تعمل لجان شعبية أو رقابة شعبية من الشباب المتطوعين وتمدهم ببعض الإمكانيات البسيطة لكي يتمكنوا من الحركة والرقابة على السوق، طالما والدولة غائبة في هذا الجانب.. كنا نأمل أن تكون التعديلات الحكومية التي أجريت على حكومة الوفاق الوطني، أن تكون موسعة أكثر بحيث تشمل بعض الوزارات التي لها علاقة أيضا بالمواطن، ليس النفط والمالية والكهرباء، وإنما هناك أيضا ما يتعلق بالأسواق.. كان يفترض أيضا أن تشملها وزارة الصناعة والتجارة وبعض الوزارات التي لها علاقة بالسوق، لأن اللجنة العليا لحماية المستهلك مع الأسف الشديد توقف دورها نهائيا منذ عام 2011م، عقدت اجتماعين العام الماضي وانتهى دورها كأن لم يكن لها دور، عقدت اجتماع قبل رمضان، وحتى يومنا هذا لم تجتمع إطلاقا، ومن اختصاصها ومهامها وضع الخطط والبرامج المتعلقة بالرقابة على الأسواق والتوعية وأيضا متابعة الجهات المختصة على اعتبار أن معظم الجهات أعضاء في هذه اللجنة.

لجنة الحماية

* أنتم لديكم شراكة مع هذه اللجنة؟

- الجمعية عضو في هذه اللجنة، ونحن تواصلنا وعقدنا اجتماعا في مقر الجمعية مع وكيل الوزارة لقطاع التجارة الداخلية الذي عين حديثا ووعد باعتبار أن قطاع التجارة والإدارة العامة لحماية المستهلك بوزارة الصناعة هي مقررة اللجنة..ووعد بأنه سينسق مع الوزير بحيث يتم تنشيط عمل اللجنة..لكن مع الأسف الشديد حتى الآن لم تعقد اللجنة اجتماعها ولم تفعل دورها استنادا لقانون حماية المستهلك رقم (45) لعام 2008م.

المطلوب

*** ما هو المطلوب حتى توجد حماية حقيقية للمستهلك؟**

- المطلوب أن تفعل اللجنة دورها.. وقد قدمت جمعية حماية المستهلك تصورا بأن يتم إعادة النظر في القانون حيث يرأس اللجنة رئيس مجلس الوزراء باعتبار أن الوزارات المعنية هي أعضاء ومن غير المنطقي أن يرأس اللجنة وزير ويشرف على وزارات أخرى، هنا يحدث تصادم بين اختصاصات الوزارات..ومن خلال صحيفة الثورة أقول يفترض أن يكون للسلطة المحلية دور في الرقابة على الأسواق وأن تفعل أيضا أنشطة مكاتب الوزارات المختلفة، وهناك العديد من القوانين واللوائح التي تمنحهم الصلاحيات باتخاذ كافة الإجراءات بما يفضي إلى حماية المستهلك.

اجتياح

*** تحدثت عن التمور.. هل تحذر من اجتياح الأسواق اليمنية تمور منتهية أو مغشوشة؟**

- طبعا بصورة دائمة كثيرا مما يباع في الأسواق اليمنية وبالذات سلعة "التمور" لأنهم يستغلون القدرة الشرائية كما قلت في البداية للمواطن اليمني، حيث يبيعون للمواطن تمورا متدنية الجودة وبأسعار رخيصة جدا تصل إلى 200 ريال للكيلو أو 150 ريالا.. لا يوجد سعر في العالم كله يباع الكيلو التمر بـ150 ريال، إلا إذا كان منتهيا أو يتم إعادة تعبئته وخلطه..وهو ما يحدث في اليمن حيث يتم خلط مجموعة من التمور المنتهية مع مجموعة من التمور التي ما زالت صالحة، ويتم بيعها للمواطن.. أيضا طريقة التعبئة والتغليف طريقة قديمة جدا، يفترض أن ترقى وتهتم بمشاعر المواطن، يجب أن يتم احترام المواطن بحيث تقدم سلعة، نلاحظ كمتتبعين أنه ما يباع في الأسواق من تمر تباع داخل شوالات أو أتناك, ومعدة بطريقة سيئة من حيث العرض حيث تعرض وهي معرضة للأتربة وأشعة الشمس الحارقة، وتحدث عليها متغيرات مما يؤدي إلى إتلافها حتى لو كان جزء منها صالح.

كورونا

*** هناك تحذيرات من انتقال فيروس كورونا من دول مجاورة مصدرة للتمور إلى اليمن.. أين دور الجمعية؟**

- استنادا للإعلانات الصادرة من منظمة الصحة العالمية بأن التمور ناقل لفيروس كورونا بالإضافة إلى الإبل.. وبالفعل المملكة العربية السعودية انتشرت فيها حالات الإصابة بفيروس كورونا بأعداد كبيرة جدا مما أدى إلى وفاة أكثر من 200 شخص.. والجمعية حذرت وأصدرت بيانا خلال الأسبوع الماضي ودعت وزارة الصحة والسكان إلى أن يتم مراقبة المنافذ الحدودية والمطارات عند دخول التمور، وكذلك حركة المعتمرين الذين يمكن أن ينقلوا هذا المرض، إضافة إلى السلع الاستهلاكية الأخرى مثل ألبان الإبل التي قد تكون مصابة بالفيروس في اليمن، لأنه حتى الآن لم يتم إجراء الفحوصات عليها وهذا ما نطالب وزارة الصحة والجهات المختصة الأخرى أن تقوم بأخذ عينات من ألبان الإبل وإجراء الفحوصات عليها للتأكد من سلامتها ومن ثم تحديث المواطنين أو إرشادهم، لأن دور هذه الجهات هو التوعية وأيضا الرقابة على مثل هذه المنافذ المفتوحة مع دول الجوار وبالذات المملكة العربية السعودية التي انتشر فيها المرض.

المستورد يغرق الأسواق ولا ارتفاعات في الأسعار

بدأت التمور منذ مطلع الأسبوع الحالي بالتدفق إلى الأسواق وبكميات مناسبة لمواكبة الموسم التجاري الرمضاني وتلبية الاحتياجات من أهم سلعة غذائية واستهلاكية تبرز بقوة خلال الشهر الكريم.

ومع ما تمر به الأسواق من هدوء وحركة غير اعتيادية خلال هذه الفترة التي اعتادت أن تصل فيها الحركة إلى ذروتها مع اقتراب شهر رمضان، لاتبدو هناك أي مؤشرات لارتفاع أسعار التمور والتي لاتزال محتفظة بأسعارها الاعتيادية حتى الآن.

وأضافت عملية تدفق التمور شحنة نشاط للأسواق الراكدة، حيث يمثل الشفرة التي ستفك لغز الحركة التجارية البطيئة مع تدفقه بغزارة، مع بقاء أسعاره مرشحة للارتفاع خلال الأيام القادمة التي تشهد فيها الأسواق سيطرة تامة للأصناف المستوردة ويبقى البحث سنويا في مثل هذه الأوقات عن الأنواع المحلية من هذا المنتج الغذائي.

تحقيق / محمد راجح

لم تعتد التمور هذا الأهمال الكبير من قبل المواطنين ، حيث لايزال هناك تريث من قبلهم لتلبية احتياجاتهم الرمضانية من السلعة الاكثر رواجا في الموائد الرمضانية .

وحرصت المحلات والقطاعات التجارية خلال الأسبوع الماضي ومطلع الأسبوع الحالي على أفراد مساحة واسعة للتمور في محلاتهم للفت أنظار المستهلكين وإرسال رسائل تؤشر على اقتراب الشهر الكريم.

وبحسب مطيع الأميري صاحب محل تجاري" فإن هناك استعدادا تاما لتلبية احتياجات الأسواق من التمور باعتبارها السلعة الأبرز في الموسم التجاري الرمضاني ،وهناك كما يقول" كميات كبيرة من التمور المستوردة انتشرت مؤخرا في الأسواق وفي أغلب المحلات والمراكز التجارية.

أسعار

تتراوح اسعار العبوات المتوسطة بأحجامها المختلفة للتمور من خلال الجولة الميدانية التي قمنا بها لمسح الأسواق ورصد الحركة التجارية للتمور ، ما بين 4 آلاف ريال الى 7 آلاف ريال.

ويصل سعر العبوة المتوسطة بالحجم الصغير إلى حوالي (4200)، بينما سعر العبوات الصغيرة إلى حوالي (1600) ريال.

وطبقا لمواطنين منهم سليم الشماري أن المشكلة ليست في الأسعار المثبتة من العام الماضي حيث شهدت موجة من الارتفاعات ، لكن بأمور أخرى تتعلق بجودة المنتج والحفاظ على صحة وسلامة المواطن ، لأن هناك العديد من المؤثرات التي قد تتعرض لها هذه السلع مثل التخزين ويتفق معه محمد ياسين الذي يرى أن الأسواق تتطلب في الوقت الراهن رقابة رسمية شديدة من قبل الجهات الحكومية المختصة لضبط الأنواع الرديئة من التمور التي تتدفق سنوياً إلى الأسواق في مثل هذه الأوقات وهناك أنواع غير صالحة للتداول والاستخدام وتسبب أمراضاً معوية متعددة للمواطنين والمستهلكين .

منافسة

تسيطر الأصناف المستوردة من التمور بشكل مكثف على الأسواق المحلية ، وتستحوذ ثلاثة أنواع مستوردة من ثلاث دول هي السعودية والإمارات وإيران بشكل تام على السوق اليمنية ، مع عدم قدرة الأنواع المحلية منها على التواجد بكميات مناسبة وقدرات تنافسية عالية .

وبحسب محمد سعيد شاهر "تاجر موزع للتمور" فإن السوق تشهد منافسة كبيرة بين الأنواع المحلية والمستوردة التي تشهد إقبالاً أكبر من قبل المستهلكين .

ويرى أن الأسعار مقارنة بتكاليف الاستيراد والنقل والتوزيع تعد مقبولة ، بالإضافة إلى نوعية الأصناف التي تم جلبها إلى السوق المحلية هذا العام وهي أصناف ذات نوعية وجودة عالية .

ويشير إلى أن استجابة الأسواق تحدد مستوى الأسعار ونسق ارتفاعها بناء أيضا على مستوى الطلب والحركة التجارية .

ويقول أن عملية إنتاج التمور في بلادنا تواجه العديد من الإشكاليات التي تحد من قدرته التنافسية أمام المستورد وتحجم من تنميته وزيادة إنتاجه ووقف هدر كميات كبيرة منه التي يمكن أن تغطي جزءا من احتياجات الأسواق وكذا الاستفادة منها في العديد من الصناعات المحلية .

ويرى مختصون في هذا الجانب أن اليمن لا تزال بعيدة تماماً عن الاهتمام بما يعرف بصناعة الزراعة والتي برعت فيها دول كثيرة استطاعت الاستفادة من منتجاتها الزراعية وإكسابها قيمة مضافة في العملية التصديرية وإدخالها في العديد من الصناعات المتعددة .

منتج

يؤكد خبراء ضرورة الاهتمام بهذا المنتج الوطني واستغلاله في مثل هذه المواسم التجارية التي تشهد طلباً مكثفا عليه ومعالجة الإشكاليات التي تحد من عملية تطوير قدراته والاستفادة الصناعية منه وزيادة مساحته الزراعية وتطوير عملية تسويقه .

وتتركز أهم المشاكل المتعلقة في إنتاج التمور في بلادنا والتي تجعل ظهوره ضعيفاً في السوق المحلية وإيجاد مكان واسع لتغطية الطلب المحلي المتزايد على هذه السلعة الغذائية الهامة في جوانب متعددة أهمها عدم الاهتمام بالعمليات الزراعية وخدمة النخيل والتجفيف والتي تجعل أهم أصناف التمور المحلية عاجزة عن المنافسة ، وكذا فشل الجهات المعنية في مساعدة المزارعين في تحويل بعض الأصناف إلى تمر وعدم جنيها رطبا وإهدار كميات كبيرة منها .

ويعاني هذا المنتج من قصور كبير في عملية التسويق وهو ما يؤدي إلى ضعف تواجده في الأسواق وارتفاع أسعار التمور بشكل عام في السوق المحلية، بالإضافة إلى المنافسة الخارجية للتمور اليمنية كالتمور السعودية والإماراتية والإيرانية والعراقية وغيرها وهو ما يؤثر على خفض أسعار التمور اليمنية .

اهتمام

لإيجاد مساحة مناسبة لهذا المنتج اليمني في الأسواق ويحوز على ثقة المستهلكين ، يتطلب الأمر تطوير زراعة وإنتاج التمور وإنشاء هيئة تهتم بزراعة النخيل إنتاجا وتسويقا ، ووضع القوانين التي تحمي الأرض من الزحف العمراني ووضع حد لهذا التجاوز ، بالإضافة إلى أهمية الاستفادة من المياه المالحة إن وجدت وذلك بخلطها بمياه عذبه لكون أشجار النخيل تتحمل المياه المالحة .

بالإضافة إلى أهمية بذل جهود مضاعفة لتنمية زراعة النخيل لتوفير الميزة النسبية وتعزيز تنافسية التمور اليمنية من خلال تحسين الجودة بمكوناتها المختلفة والتي تستند على خدمة المحصول وإدخال الأصناف العالية وتحسين معاملات ما بعد الحصاد مثل التجفيف.

وينبغي أن يتركز التدخل الحكومي وكذا من قبل القطاع الخاص والمزارعين ومختلف الجهات المعنية في تحسين جودة المنتج النهائي من التمر للأصناف المنتشرة في اليمن والذي يبدأ من تحسين طرق التجفيف التقليدية المتبعة والتركيز بشكل رئيسي على الأصناف المثمرة .

ويرى مختصون إمكانية تعزيز القدرة التنافسية لصنف الخضاري كتمر رطب واستثمار ميزته كونه محصولاً مبكراً يظهر في الأسواق في الوقت الذي تغيب فيه بقية الأصناف .

مؤكدين أن بقية أصناف التمر التي تشتهر بها المناطق الساحلية خاصة الأودية في مناطق مثل تهامة المشهورة بزراعة أنواع متعددة من التمور مثل الدربهمي والتحيتا والسويق ، بالإضافة إلى بعض المناطق في لحج ، حيث تعطي في معظمها ثمار تمر جيدة ، ولكن عدم الاهتمام الكافي بالعمليات الزراعية وخدمة النخيل والتجفيف تجعل تلك الأصناف عاجزة عن منافسة التمر المستورد المنتشر في الأسواق.